وحينئذ يتغاير الضمير ومرجعه قال العلامة البهوتي الا ان يقال
انه هذا يشبه الاستخدام وثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو قوله ونحوه
من الالفاظ المشددة الواقعة في الشعر يجب تخفيفه ولا يجوز الوقف عليه
بالتشديد لئلا ينكسر الوزن كما افاده ابن غازي وهو فعل ماض بمعنى شمل
اي شمل الثلاثة ثم يحتمل ان المراد مطلق الشمول فلا يستلزم انفرادا
منها في مادة سواء اريد شمل الثلاثة اي مجموعها او شمل كل واحد
منها ويحتمل ان المراد شملها شمولا مطلقا فيستلزم ما ذكر ويصح ان يكون
افعل تفضيل حذفت همزته للضرورة يعني ان القول اعم من الثلاثة
والاول اولى من حيث اللفظ والثاني اولى من حيث المعنى لافادته انه ينفرد
عنها في المركب الاضافي كغلام زيد لان افعل التفضيل يقتضي المشاركة
وزيادة بخلاف جعله فعلا او اسم فاعل واصله عام حذفت الالف
للضرورة او للتخفيف كما في بر واصله بار فانه لا يفيد ما ذكر هنا
بل يلاحظة ان هنا عاطفا ومعطوفا محذوفين قوله وكلمة بها كلام
قد يؤم الخ كلمة مبتدا وسوغ الابتدا به التنويع وكلام مبتدا ثان
وسوغه كونه نايب فاعل في المعنى كذا في المعرب ورده بعضهم
بانهم لم يذكروا ذلك من المسوغات فالاظهر والانسب جعل المسوغ فيه
ارادة الحقيقة وذلك كقولهم تمرة خير من جرادة وجملة قد يؤم بمعنى
يقصد خبر الثاني والثاني وخبره خبر عن الاول قوله المصطلح عليه
الخ الاصطلاح اتفاق طائفة على امر بينهم واشار الشارح بهذا
لبيان المراد من الضمير في قول الناظم كلامنا قوله عبارة اي معبر به
عن اللفظ المراد به هنا الملفوظ وهو الصوت المعتمد على مقطع اي مخرج
قال في النكت وهو احسن من قول بعضهم المشتمل على بعض الحروف لانه
رد بنحو واو العطف مما هو حرف واحد لان الشي لا يشتمل على نفسه
واجيب بان المشتمل هو الصوت وهو اعم من الحرف الواحد فهو من
اشتمال الكل على جزئه المادي قال الشنواني والمراد هنا جنس ما

ما يتلفظ

ما يتلفظ به ليدخل في ذلك كلمات الله وكلمات الملايكة والجن اذ
هو من جنس ما ذكر وان لم يصدق عليه اصوات قوله فايدة يحسن
السكوت عليها مراده بذلك بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر
قيد زايد على ما في المتن لئلا يلزم كون التعريف قاصرا والمراد
بالسكوت سكوت المتكلم ويحسنه عد السامع اياه حسنا بان لا
يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شي اخر لكونه اللفظ
الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه قوله فاللفظ جنس
الخ ولهذا لم يخرج به الدوال وغيرها لان من شان الجنس عموم الادخال
لا الاخراج وبعضهم اخرج به ما ذكر نظرا الى انه اذا كان بين الجنس
وفصله عموم وخصوص وجهي جاز ان يخرج بكل منهما ما دخل في عموم
الآخر فتامل قوله نحو ان قام زيد ويلغز بهذا فيقال اي كلام
ان نقص زاد وان زاد نقص اي ان زاد لفظه نقص معناه و
بالعكس قوله ولا يتركب الكلام الا من اسمين اعترض بان صور
الكلام ستة اسمان فعل واسم ومنه نحو يا زيد لان يا نايبة
مناب ادعوا وهو فعل واسم واما المنادى فهو زايد على ما يتحقق
به الكلام فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء
جملة القسم وجوابه والشرط وجوابه فلا وجه للحصر واجيب بانه
مبني على ما حققه بعضهم من ان الكلام اسم للمسند والمسند اليه وما
زاد لا دخل له في حقيقة الكلام وانه حصرا ضافي اي بالنسبة
الى التراكيب الباقية اي لا يتركب من فعلين او حرفين او فعل وحرف
او حرف واسم فكانه قال يحصل منها الا من بقية الاقسام فلا يضر
وجود الكلام في موضع اخر كما في الشرطية وكما في الاسم والجملة نحو زيد
يقوم ابوه تدبر قوله كزيد قايم اعترض بانه ثلاثة اسماء بالنظر
للضمير في قايم واجيب بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد
بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الفعل مع

قوله لا ذكر قيد زائد على ما في المتن
تاملنا فوجدنا مراده الزيادة
ولذلك اخرجت الجملة غير
ما اخرجه بالمفيد او يتحنا

قوله وبعضهم اخرج به لا حاجة
الى الاخراج لانه الا والا الاربع
ونحوها لم تدخل في التعريف
حتى تخرج باللفظ فليتامل
او يتحنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 